

آلية إعادة إعمار غزة «سيرى» وبنك الأهداف الإسرائيلي



دحر القصف الإسرائيلي 24000 منزل تدميراً كلياً أو جزئياً خلال العدوان الأخير على غزة (محمد عبد - اف ب)

غزة صيف 2014، الذي أودى بحياة ما يزيد على 2200 فلسطيني، حيث دُمّر الإحتياج والقصف الإسرائيلي 24000 منزل تدميراً كلياً أو جزئياً، وألحق أضراراً بنحو 146000 منزل آخر، وفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية «OCHA». فبعد وقف إطلاق النار في 26 آب/ أغسطس 2014، تفاوض منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط روبرت سيرى مع إسرائيل والسلطة الفلسطينية على آلية إعادة إعمار غزة. وقد توصل الأطراف الثلاثة إلى اتفاق «سيرى»، الذي كان بمثابة إملاء إسرائيلي يتناسب ومتطلباتها إسرائيل «الأمنية».

أبقت الأطراف الثلاثة الموقعة للاتفاقية، الأمم المتحدة عبر مكتب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، والسلطة الفلسطينية، وإسرائيل، النص الأصلي لخطة «سيرى» طي الكتمان قبل أن يُنشر في موقع الانتفاضة الإلكترونية، بالرغم من مطالب الفلسطينيين بالشفافية والنزاهة. وحسب ما نصت عليه تلك الاتفاقية، تشير البنود المتفق عليها في تلك الخطة بوضوح إلى أن قدرة الفلسطينيين على إعادة بناء حياتهم أضحت رهناً بالقبول الخائفة التي تنطوي عليها هذه الآلية والتي تفرض حظراً كلياً أو تقيد بشدة دخول مواد البناء إلى قطاع غزة بحجة الادعاء الإسرائيلي باستخدام تلك المواد في بناء الأنفاق. فالنظام الذي تضعه تلك الآلية ليس فقط نظاماً مُعقداً، بل يُسهم في إبطاء جهود عملية إعادة البناء حيث يتطلب موافقة مسبقة من سلطة الإحتلال التي تمتلك قرار التصديق على ما يسمح لهم الحق باستيراد تلك المواد ومن لهم الحق بتسليمها.

كذلك تجمع الأمم المتحدة، عبر مكتب منسقتها الخاص، من خلال تطبيق تلك الآلية معلومات مفضلة وخاصة عن الأسر الفلسطينية في

علي أبو نعمة*

تحت غطاء الأمم المتحدة وما يسمى خطة «سيرى» أو «آلية إعادة إعمار غزة»، تقوم الأمم المتحدة عبر مكتب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط بتزويد إسرائيل بقاعدة بيانات تحتوي على معلومات من شأنها أن توفر بنك أهداف لهجمات اسرائيلية على غزة. إلا أن هذه الخطة والبنود التي نصت عليها غير قانونية، بل تنتهك حق الشعب الفلسطيني في الحياة، وذلك بحسب الخبير القانوني نايجل وايت Nigel White.

فتر وايت وثيقة «سيرى» بناءً على طلب من مركز موارد القانون الدولي الإنساني «دياكونيا»، وهي منظمة إنمائية سويدية كبرى تمولها الحكومتان السويدية والسويسرية، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، لكن الأمر المستغرب أن تلك المنظمة المذكورة أطلعت دبلوماسيين ومنظمات دولية على هذا الرأي القانوني، ولكنها حتى الآن لم تنشر تحليل وايت، وذلك بخلاف آراء الخبراء الأخرى الصادرة بتكليف منها، والتي قامت بنشرها للعلن. هذا التكتم على تلك الوثيقة يشير إلى أن التفسير الصادم والصاعق لتلك الوثيقة، الذي قدمه وايت في تقريره القانوني، قد يكون السبب وراء الإبقاء على سرية بنود آلية إعادة إعمار غزة وعدم نشرها ليطلع عليها المستفيدون المفترضون. فقيام تلك المنظمة المذكورة بنشر هذا الرأي القانوني على الملأ، من شأنه أن يضعف طمانينات الأمم المتحدة وادعاءاتها حول تلك الآلية.

خطة «سيرى» تلك، التي صاغها روبرت سيرى Robert Serry المنسق الخاص لمكتب الأمم المتحدة في الشرق الأوسط «UNSCO»، جاءت بعد العدوان الإسرائيلي الأخير على

الخبير

al-akhbar

رئيس التحرير -
المحرر المسؤول:
ابراهيم الامين

نائب رئيس التحرير:
بيار ابي صعب

محررا التحرير:
إيلي شاهوب،
وفيف، قانصوه

مجلس التحرير:
محمد زبيب
حسن عليف
إيلي حنا
امك الاندري
شريك كريم

صادرة عن شركة
اخبار بيروت

المكاتب بيروت -
فردان - شارع جونان
- سنتر كورنورد -
الطابق السادس
تلفاكس:
01759500
01759597
ص. ب 5963/113

الإعلانات
الوكيل الصحفي
ads@al-akhbar.com
01/759500

التوزيع
شركة الواصل
15-11/666314 - 01
03 / 828381

الموقع الإلكتروني
www.al-akhbar.com

صفحات التواصل



/AlakhbarNews



@AlakhbarNews



/alakhbarnews-
paper

موسم «اللجوء» إلى الشمال: من يستطيع السيطرة

كبيرة ومبدعين ومفكرين وفنانين، فكانت هدفاً رئيسياً من أهداف التمزيق والتفتيت والتشريد في إطار «الفوضى الخلاقة» التي عملوا طويلاً على إرسائها، ونجحوا حتى الآن في خططهم.

في عالم القرن الواحد والعشرين يمتلك 60 فرداً، (6 عشرات فقط) أكثر من نصف ثروات العالم وفقاً لدراسة صدرت أخيراً، بعدما كان عدد هؤلاء 85 العام الماضي. لكن تجمية الثروات، كما زيادة عدد الفقراء، في تسارع دائم. في هذا العالم، حتى دول مثل الصين وروسيا والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا، على ضخامتها وثرواتها وخيراتها الطبيعية، وهي التي تضم معظم سكان الكوكب، لم تتمكن من تحقيق الاستقلال التام وهي تمر حالياً بأزمات لم تكن لتتصورها قبل أشهر فقط.

في بداية الأزمة الأوكرانية، بدت روسيا في أوج قوتها من حيث تمتعها بثروات هائلة وقطع أجنبية من بيع النفط والغاز والسلاح والماس والذهب. بدت متحكمة بمعظم مفاصل الطاقة والدفع في أوروبا الباردة، وبالأخص بجاراتها المتاخمة. خرج زعيمها فلاديمير بوتين كقصر جديد ذي مشاريع عملاقة تتكامل معها طاقات الصين مع روسيا والهند والشرق الأوسط في منظمة شنغهاي وغيرها، وكذلك مع البرازيل وجنوب أفريقيا وفنزويلا وإيران. بدأ العمل على إعادة إنعاش طريق الحرير، وهو سار حتى اليوم. مشروع من شأنه ربط المحيط الهادئ بالبحر المتوسط، مروراً ببحر قزوين والبحر الأسود.

غير أنه لم يمر وقت طويل حتى انهارت أسعار الطاقة والذهب والمعادن بأنواعها، فيما تبدو المحاصيل والصادرات الصناعية في وضع غاية في الغموض. الصين التي خلقت عالماً وباتت منافسة للولايات المتحدة على المركز الأول في التصنيع، اهتزت أسواقها وغادرتها مئات مليارات الدولارات (أكثر من 700 مليار) خلال أسابيع فقط. عملتها الرنمنجي

بعد قتل الأمين العام السابق للأمم المتحدة، داغ همرشولد، الذي كان مستقلاً ومؤمناً بنظام عالمي منزه، جرى قتل أو هزيمة كتل سياسية وزعامات قيادية بأكملها كان بإمكانها تنفيذ خطط تنموية، تشيد السدود وتمد الطرق وتبني المدارس والمستشفيات، وتسليح وتدريب الجيوش وقوى الأمن، وتحمي الحدود، وتقضي على العصابات وتجمع القبائل، وتقيم مصانع وتزرع الحقول. تلك الأفق جُففت مع جفاف السماء من الغيوم.

قبل 2011، ظلت هناك بعض الدول القادرة بفضل خيراتها على حفظ نوع من التوازن والاستقرار في مناطق معينة، مهما كانت محدوديتها. دولة مثل ليبيا بقيادة معمر القذافي، على علة، كانت تؤثر في التشاد والنيجر ومالي وصولاً إلى نيجيريا. رفع القذافي شعار أفريقيا لسنوات كثيرة وأراد إعادة مجد إمبراطورية مالي تحت حكم منسى موسى الأول، الذي حكم شمال أفريقيا قبل 700 عام ووصلت سفنه إلى أميركا الجنوبية قبل كولومبوس.

أسقطت ليبيا، وبدلاً من أن تصبح ليبيا الجديدة عنصر نهضة وإلهام لجوارها، تحولت إلى شر مستطير على كل أفريقيا بعد استيلاء تنظيمي «داعش» و«القاعدة» على ترساناتها ونشرها في كل القارة، وصولاً إلى سوريا وما بعدها. كما وصل بعض سلاحها إلى أوروبا نفسها التي تعيش الهلع الشديد من الخلايا الإرهابية النائمة أو المستيقظة.

وقبل ليبيا، أسقطت العراق وتحولت تلك الدولة الأغني في الثروات إلى أقاليم ومحافظات مشتتة. وجرى ما جرى للسودان واليمن والصومال وتونس ومصر والجزائر التي لم تتعاف كلياً من حرب التسعينيات الأهلية. أما سوريا التي كانت أكثر دول الشرق تماسكاً واستقراراً وأفضلها من حيث التعليم والصناعة والزراعة والمياه والطاقات والبنى الأساسية، وبما تملكه من خبرات بشرية

العالم الثالث وفرض أنظمة يتم تعيين زعمائها عبر السفارات والبرقيات، وحتى بالإيميل حالياً.

وكانت النتيجة تفتت الكيانات التحرية التي تشكلت بعد فترة تفكك الاستعمار، واضمحلال الدولة القومية في الجنوب على امتداد مساحات بحجم قارات. معظم أفريقيا بات يعاني من النزاعات القبلية والإثنية والقومية في ظل غياب الأحزاب الواعية الجامعة والقيادات الطليعية. أمر لا يختلف كثيراً عما يجري في عالم العرب الذي لم يعد تجمعهم اللغة والدين والتاريخ والثقافة والفنون والجغرافيا والقومية. ومع اضمحلال تلك الدول والكيانات، بات كل شيء فيها رخيصاً، حتى الماس والذهب لم يعد سهلاً بيعهما بثمن مجز، ناهيك عن مواد حيوية كالنفط والغاز والمعادن. الشمال يسفر كل شيء، وصانع السوق يفرض الأسعار.

في دافوس، نبهه الرأسمالي الأميركي الشهير، تشارلز شواب، إلى أن تدفق مليون أو مليوني لاجئ سوري وأفريقي على أوروبا العام الماضي يبقى رقماً ضئيلاً جداً قياساً بما ينتظرها في الأشهر والأعوام المقبلة. ورأى أن الانهيارات في أسعار المواد الأولية والمواد الخام والزراعة، فضلاً عن التغيرات المناخية الناتجة من الاحتراز المناخي والتصحّر. كلها عوامل ستجعل الهجرة تصل إلى مليار نسمة أو أكثر في وقت قريب.

ليس هناك من بحار أو جدران يمكن أن توقف بشراً مذعورين ينازعون من أجل البقاء على قيد الحياة. ربما كانت النزاعات والحروب الأهلية الممولة من الخارج، المحفز والمسرّع لعملية الهجرة. لكن جفاف الصحارى وتوسّعها في العقدين الأخيرين، فضلاً عن تمرکز الصناعات والرساميل والعلماء في بلدان يعينها تتحكم بالأسواق وبالأسعار وحتى بقيمة العملات في أسواق القطع، جعل كل الموازين تختل، وأكبر اختلال شهادته الدول الأفريقية.